مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (06) / العـدد: (02)، (2022)، ص 93 - 119

العملية السياسية في اليمن: التدخل الأجنبي وشرعية الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، دراسة وثائقية

The Political Process in Yemen: Foreign Interference and the Legitimacy of the Referendum on the New Draft Constitution, a Documentary Study

أحمد الزنداني
كلية أحمد بن محمد العسكري، (قطر)، z_ahmed@abmmc.edu.qa

تاريخ الاستلام: 2022/09/02 تاريخ قبول النشر: 2022/10/ 20 تاريخ النشر: 2022/ 12/29

ملخص

تتناول هذه الدراسة العملية السياسية التي خاضها اليمنيون بعد الاحتجاجات الشعبية في 2011، والتي انتهت إلى وضع مشروع دستور جديد للبلاد ، وكان المؤمل من العملية السياسية أن تُنهي الصراع وتؤسس لقواعد دستورية تستقر عليها البلاد، إلا أن اشتعال الحرب أثار تساؤلات مهمة متعلقة بسلامة العملية السياسية وسلامة القواعد التي قامت عليها وسلامة إجراءاتها، هذه الدراسة التي استقت مصادرها من الوثائق الرسمية والتي استخدمت منهجية علمية تبحث العلاقة بين العملية السياسية والصراع والحرب الأهلية والإقليمية في اليمن، تكشف أن العملية السياسية التي خاضتها اليمن بعد الاحتجاجات الشعبية في العام 2011، انحرفت بقواعدها واجراءاتها عن الهدف من الاحتجاجات الشعبية وهو تحقيق الإرادة الشعبية عبر اجراء انتخابات حرة ونزيه، وهذا ما أفضى إلى الصراع الدائر اليوم، كما تثبت أن تلك العملية السياسية برمتها أنتجت مشروع دستور جديد لليمن لا يعكس الإرادة الشعبية وتطلعات الشعب اليمني بقدر ما يكشف عن حجم التدخلات الخارجية التي قادت إلى الحرب، ويفرغ مشروع الدستور الجديد من أي شرعية حقيقة ما أدى إلى استمرار الصراعات والحروب في اليمن.

الكلمات مفتاحية: اليمن؛ العملية السياسية؛ الدستور؛ الحرب؛ الإرادة الشعبية؛ الانتخابات؛ التدخلات الخارجية.

Abstract

This study deals with the political process that Yemenis went through after the popular protests in 2011, which ended with the drafting of a new constitution for the country. To a great extent, it was hoped that the political process would end the conflict and establish the required constitutional rules where stability can be reached. However, the outbreak of the war raised important questions related to the reliability of the political process, the integrity of its rules, and the validity of its procedures.

This study, drew its sources from official documents and used a scientific methodology that examines the relationship between the political process and the conflict in Yemen. It reveals that the political process, and its rules and procedures, have been deviated from the goal of the popular protests. The goal was to achieve the popular will by holding free and fair elections. However, the result of such deviation, led to prolonged conflict in the country. The study shows that the entire political process produced a draft of a new constitution that does not reflect the popular will and the aspirations of the Yemeni people. On the contrary, it reflects the interference in the Yemeni affairs that led to the war. Accordingly, the interference impotent any legitimacy of the drafted constitution what cause the continuation of conflicts and wars in Yemen.

Keywords: Yemen; Political process; Constitution; War; Popular will; elections; interference, legitimacy.

1. مقدمة

تتناول هذه الدراسة العلمية السياسية التي خاضها اليمنيون بعد الاحتجاجات الشعبية في 2011، والتي انتهت إلى وضع مشروع دستور جديد للبلاد ، وكان المؤمل من العملية السياسية أن تُنهي الصراع وتؤسس لقواعد تستقر عليها البلاد، إلا أن اشتعال الحرب أثار تساؤلات مهمة متعلقة بسلامة العملية السياسية وسلامة القواعد التي قامت عليها وسلامة إجراءاتها نتيجة ما أفضت إليه من حرب، وهذا بدوره يضع شرعية الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد محل تساؤل ملح، خاصة وأن مخرجات العملية السياسية وعلى رأسها مشروع الدستور تعتبر من المرجعيات التي ينادي بها كل المتصارعين على الساحة اليمنية سواء أطراف محلية أو إقليمية أو دولية للوصول إلى تسوية سياسية لإعادة الاستقرار لليمن. انفجار الصراع بعد الوصول إلى تلك المخرجات يُعد مؤشرا على وجود علاقة عكسية بين العملية السياسية والإرادة الشعبية، وإذا ما ثبتت تلك العلاقة فمشروع الدستور الجديد برمته بحاجة إلى تغيير عبر قواعد وإجراءات تحترم الإرادة الشعبية، لضمان استقرار البلاد وخروجها من حالة الصراع والفوضى الشاملة.

بدأت الأزمة السياسية في اليمن تزداد حدة منذ إعادة انتخاب علي عبد الله صالح لدورة رئاسية جديدة في العام 2006، وتمثل جوهر الأزمة في رفض المعارضة المشاركة في الانتخابات النيابية المقررة في 2009، بحجة أن النظام يخالف دستور البلاد ويستخدم نفوذه وأدوات السلطة لتزييف الإرادة الشعبية، كما ورد في مشروع رؤية وثيقة الإنقاذ الوطني، وهي وثيقة أصدرتها عدد من الأحزاب المعارضة، والتي وجهت تهمة واضحة لنظام صالح تتمثل في أنه "سد آفاق التغيير عبر انتخابات حرة ونزيهة وعادلة"[1]، وكانت المعارضة قد وضعت شروطا وتقدمت بمبادرات لضمان عملية انتخابية حرة ونزيهة، ولما تمنّع نظام صالح من الخضوع لإرادة المعارضة تصاعدت الأزمة السياسية في البلاد إلى أن هبت موجة الثورات العربية التي أطاحت بصالح، ودخلت البلاد في صراعات سياسية وعسكرية عنيفة لم تخرج منها إلى اليوم، وفي هذه الأجواء وقبل أن تسقط عاصمة الدولة في يد جماعة الحوثي المتمردة في العام 2014، كانت القوى السياسية بما فيها الحركة الحوثية قد خاضت حوارا وطنيا شاملا أنتج مسودة دستور جديد للبلاد، هذه المسودة وطريقة إعدادها هي محل الدراسة لهذه الورقة العلمية.

1.1مشكلة الدراسية

تحاول هذه الدراسة الإجابة على أسئلة محددة تتعلق بمشروع الدستور الجديد الذي خرج به الحوار الوطني الشامل وشرعية الاستفتاء عليه، كما أنها تبحث فيما إذا كان هناك ثمة علاقة بين الطريقة التي أُعدت بها مسودة الدستور والصراعات والحروب الأهلية التي دخلت البلاد في أتونها. يمكننا صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1. هل العملية السياسية التي خاضها اليمنيون بعد الاحتجاجات الشعبية في 2011، والتي أفضت إلى وضع دستور جديد للبلاد قامت على قواعد ديمقراطية تعكس الإرادة الشعبية؟

2. إلى أي مدى تدخل الخارج في إدارة العملية السياسية في اليمن وهل يؤثر ذلك على شرعية الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد؟
3. هل أفضت القواعد والإجراءات التي قامت على أساسها العملية السياسية إلى الحرب الأهلية؟

2.1 فروض الدراسة

سنضع فروضا توجه الدراسة وتضبطها منهجيا، بهدف مساعدتنا على التوصل إلى إجابات علمية عن أسئلة الدراسة.

1. ناقضت العملية السياسية التي بدأت بعد الاحتجاجات الشعبية في اليمن في العام 2011، والتي انتجت مشروع الدستور اليمني الجديد، القواعد والإجراءات الضامنة لتفعيل الإرادة الشعبية.
2. التدخل الأجنبي في الشأن اليمني ساهم في وضع قواعد وإجراءات للعملية السياسية وإدارتها على حساب الإرادة الشعبية وهذا أثر على شرعية الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد.
3. هناك علاقة واضحة بين القواعد والإجراءات التي قامت عليها العملية السياسية في اليمن والحرب الأهلية التي حلت في البلاد.

3.1 أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الحاجة العلمية لإخضاع العملية السياسية التي مرت بها اليمن بعد الاحتجاجات الشعبية في العام 2011 للدراسة المنهجية، كونها أنتجت مشروعا لدستور جديد للبلاد، حيث تبرز الدراسة التدخل الأجنبي وأثره على تشكيل العقد الاجتماعي الجديد في اليمن، وأثر ذلك على استقرار اليمن وأمنه ووحدة أراضيه، تنبع أهمية البحث، أيضا، من أن مشروع الدستور سيعرض للاستفتاء الشعبي بمجرد الانتهاء من الحرب الأهلية والإقليمية الدائرة في البلاد باعتبار أن مجلس الأمن الدولي قد ضمن ذلك بعد أن أدرجت اليمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولا بد أن يكون هناك تصور واضح عن العملية السياسية وأثرها على مشروع الدستور، لاعتبارات تتعلق بكثافة التدخل الأجنبي في الشأن اليمني وأثر ذلك على انتاج مشروع دستور قد لا يعكس بالضرورة الإرادة الشعبية لليمنيين، الأمر الذي سيكون له أثاره على مستقبل اليمن واستقراره وتنميته والنهوض به.

4.1 أهداف البحث:

هناك هدفان محددان لهذه الدراسة، الأول يتمثل في المشاركة في مخاطبة النخبة السياسية في اليمن بأسلوب علمي لبيان أهمية التمسك بالقواعد الديمقراطية في وضع الدستور، وأثر ذلك على عملية الاستقرار السياسي، أما الهدف الثاني وهو الحاجة إلى رفد المكتبة العربية بالدراسات العملية المتعلقة بدور التدخلات الأجنبية في إعداد الدساتير في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار، على أمل ترشيد العملية السياسية بما يخدم المصلحة الوطنية لهذه البلدان.

5.1 منهجية البحث

من خلال مشكلة البحث التي تتناولها هذه الدراسة ومن خلال الفرضيات التي توجه مسار الدراسة يتضح لنا أننا بحاجة إلى منهج بحثي مركب، وعليه فإن منهج الدراسة في شقه الأول سيبين القواعد الدستورية التي يعتمدها أهل الاختصاص لبيان ديمقراطية الإجراءات التي على أساسها يوضع دستور جديد للبلاد، أما الشق الثاني فسيتناول أثر التدخل الأجنبي على السيادة، لنتمكن من بيان شرعية الاستفتاء المزمع إجراءه على مشروع الدستور الجديد في اليمن، وفي الوقت ذاته بيان أثر التدخل الأجنبي في المسار الديمقراطي للعملية السياسية في البلاد، لنتمكن من كشف العلاقة بين القواعد والإجراءات التي قامت عليها العلمية السياسية والحرب الدائرة في البلاد، وبناء على ما سبق ستستخدم هذه الدراسة منهج دراسة الحالة لمعالجة مشكلة الدراسة، وفقا للنقاط التالية:

1.5.1 قواعد وضع الدستور على أسس ديمقراطية

بات من المجمع عليه أن لا ديمقراطية بلا تمثيل شعبي، وإذا كان الدستور هو أهم وثيقة قانونية، فهو بمثابة العقد الاجتماعي الذي ينظم الدولة والمجتمع، ولذا فإن إعداده بطريقة ديمقراطية يتطلب مشاركة الشعب مشاركة حقيقية، فالدستور يجسد الشرعية الديمقراطية التي تعبر عن الإرادة العامة، والإرادة العامة، كما أوضح جان جاك روسو في كتابه المرجع العقد الاجتماعي، هي التي تؤسس لشرعية الحكم، إذ يقول "ان الحكومة المستبدة لا تكون شرعية مالم تكن الجماهير في كل جيل هي السيد [المتحكم] والذي يكون في موضع يمكنه أن يقبل هذه الحكومة أو يرفضها، عندها فقط لا تكون هذه الحكومة استبدادية"[2] ولذا فإن معظم الدساتير تحتوي على مبادئ وإعلانات حقوق، تعكس طموحات الشعوب وحاجاتها وحقوقها وتحدد أهداف العمل السياسي والحكومي، فالدستور القائم على أسس ديمقراطية هو الذي يجمع في الواقع بين السلطة والحرية معا في إطار الدولة، فهو "فن صناعة الحرية" حسب تعبير B. Mirkine guetzevitch.[3]

بناء على ما سبق فإن قيام الدولة الديمقراطية لا يتم بدون إعداد دستور يعكس الإرادة العامة، وعليه فإن السلطة التأسيسية التي تُعد الدستور، وفقا للأشكال الديمقراطية، لابد وأن تكون نابعة من الشعب، وهذا قد يأخذ عدة أشكال:[4]

أولا: الشكل التمثيلي أو شبه التمثيلي، وهو عبارة عن انتخاب مجلس وطني أو جمعية تأسيسية أو مؤتمر بالاقتراع العام، مهمته إعداد دستور الدولة.

ثانيا: الشكل الديمقراطي المباشر – الاستفتاء التأسيسي Referendum: وهو أن يعلن مجلس الشعب من نفسه سلطة تأسيسية كونه يمارس السيادة.

ثالثا الاستفتاء السياسي Plebiscite: حسب هذا الإجراء السيادة الشعبية ليست فاعلة كما هو الحال في الاستفتاء التأسيسي. الشعب لا يقرر إنما يقبل ما يعرض عليه. الاستفتاء السياسي هو الطريقة الطبيعية لإعداد

الدساتير الاستبدادية، غير أن الهدف منه هو في معظم الحالات، إضفاء الشرعية على الأنظمة الاستبدادية عن طريق الاستفتاء.

رابعا: الديمقراطية شبه المباشرة، تقضي بإعداد الدستور من قبل مجالس منتخبة من الشعب. كما أن الدستور يعرض على الشعب للاستفتاء عليه.

2.5.1 التدخل الأجنبي وأثره على السيادة وشرعية العلمية السياسية

مما لا شك فيه في عالم العلاقات الدولية أن التدخل الأجنبي في شؤون الدول الأخرى يأتي لخدمة مصالح الدولة المتدخِلة على حساب الدول المتدَخل في شؤونها، ولذا فهو يستهدف سيادتها واستقلالها، بالضرورة، لأنه يتعارض مع الإرادة الشعبية في الدول المتدَخل في شؤونها، فالإرادة الشعبية تنزع للاستقلال وعدم التنازل عن حقوقها ومكتسباتها، فضلا عن رغبتها للتعامل بندية مع غيرها من الدول، وهذا ما يفسد مصالح الدول المتدخِلة، التي تقتنص الفرصة في زمن الضعف في الدول المتدَخل في شؤونها لتعظيم مكاسبها وفرض هيمنتها، ولذا فالدول المتدخِلة تمارس سياسة خارجية عدوانية تقوم على ضرب الاستقرار الداخلي بهدف إجهاض الإرادة الشعبية للدول المتدَخل في شؤونها، وهذا في الحقيقة ليس جديداً، فهي استراتيجية غربية معروفة تسمى استراتيجية النزاعات الخفيفة، "Strategy of Low Intensity Conflicts (LIC)"، وهذه الاستراتيجية رسمتها بريطانيا في الخمسينات من القرن المنصرم بهدف بسط الهيمنة بأقل التكاليف الممكنة، ثم طورتها الولايات المتحدة الأمريكية[5]، وتُعرّف بأنها "مواجهات سياسية–عسكرية بين دول أو مجموعات متجابهة، وهي أقل مستوى من الحرب التقليدية وأعلى من المنافسات السلمية الروتينية بين الدول. وفي الغالب تقتضي صراعا مطولا بين المبادئ والأيديولوجيات المتنافسة. وهي مصفوفة متنوعة تتراوح بين عمليات التخريب إلى الاستخدام الفعلي للقوات المسلحة، وتشن من خلال تركيبة من الوسائل توظف فيها الأدوات السياسية والاقتصادية والمعلوماتية والعسكرية. وفي الغالب، وبشكل عام، فهي تدار في العالم الثالث لكنها تحتوي على مضامين أمنية اقليمية وعالمية".[6]

يقول الدكتور عبد الله النفيسي عن هذه الإستراتيجية أنها عقيدة للعسكرية الأمريكية وهي "سياسة خارجية أميركية، [فحواها] الإمساك بخيوط الأزمة وإدارتها وتطويعها لصالح الولايات المتحدة [عن طريق] تغذية النزاعات الخفيفة المحدودة المحكومة إستراتيجياً"[7].

إن الأساس الذي قامت عليه السياسة الخارجية الأمريكية للتعامل مع الثورات العربية هو ترويج وفرض فكرة جوهرية أُطلق عليها "التوافق"، وهي سياسة تُحيّد الإرادة الشعبية وتشل قدرتها على التأثير في ترتيب وضع السلطة، مما يمكن الدول المتدخِلة من تحقيق مصالحها. ولقد أتضح ذلك بمجرد اندلا ع الثورات العربية، فقبل سقوط الرئيس المصري مبارك بأيام، صرّحت هليري كلنتن وزيرة الخارجية الأمريكية حينها، عندما سُئلت عن تصورها لمصير الرئيس مبارك، قائلة إن المسئولين الأمريكيين "بشكل واضح يريدون رؤية شعب ملتزم بالديمقراطية بحق، لا أن تُفرض أي أيدلوجيه على المصريين" وهذا يعني حرمان الشعب المصري من حق اختيار المنهج الذي يسير عليه، ثم حذرت

كلنتن من أن تأتي "مجموعة صغيرة لا تمثل التنوع الكامل للمجتمع المصري" تسيطر على السلطة وتفرض أيديولوجيتها، واختيار كلنتن لمصطلح "التنوع الكامل" جاء بشكل مقصود ليجبر المصريين على تشكيل "توافق" ليحل محل الإرادة الشعبية التي تعكسها صناديق الاقتراع، وقد دعت كلنتن المصريين إلى عقد حوار وطني قائلة : "لابد أن يلتزم من يتولى الحكومة، أياً كان بالانخراط في حوار وطني"[8]، وهكذا فإن المصلحة الأمريكية تقتضي فرض التوافق والحوار الوطني وإحباط الإرادة الشعبية واجهاضها، وهذه الصيغة هي ما تروج له الولايات المتحدة لمواجهة الثورات العربية.

على ضوء المنهجية أعلاه يمكننا دراسة العملية السياسية في اليمن لمعالجة مشكلة البحث وفقا للفرضيات التي وضعنها لتوجيه هذه الدراسة.

1.6 الدراسات السابقة

في ظل الانفجار المعرفي الذي يشهده العالم في عصر العولمة وانتشار مراكز البحوث الدراسية والجامعات والمؤسسات العلمية، ونظرا لما حل باليمن من متغيرات واضطرابات وصراعات وحروب أهلية فإن الدراسات التي كتبت حول اليمن لا حصر لها، إلا أننا سنشير في مراجعتنا للدراسات السابقة إلى أهم البحوث الدراسات التي كتبت وتناولت الموضوع الرئيس لدراستنا هذه، ونبدأ بالإشارة إلى الدراسة التي أعدها فريق بحثي هولندي بالشراكة مع فريق بحثي يمني بعنوان " National dialogues as an interruption of civil war- the case of Yemen" (الحوارات الوطنية كوسيلة لإيقاف الحرب الأهلية- الحالة اليمنية)،[9] دراسة أخرى بعنوان "قضية اليمن الجنوبي: تجنب الفشل"[10]، وهي دراسة أعدتها مجموعة الأزمات الدولية، لمعالجة ما يسمى بالقضية الجنوبية في الحوار الوطني الشامل في اليمن، وهناك دراسات اهتمت بدور المرأة السياسي في اليمن، منها درسا بعنوان "دور النساء في التحول السياسي في الجمهورية اليمنية: التحديات والمنجزات"[11]، ودراسات أخرى تناولت الجانب القانوني لدراسة التغيرات السياسية في اليمن، منها دراسة بعنوان "الحوار الوطني في اليمن رؤية قانونية"[12]، دراسات أخرى ركزت على تحول اليمن من دولة بسيطة إلى دولة فدرالية، منها دراسة بعنوان "الفدرالية في اليمن محفز للحرب، واقع الحاضر، والمستقبل الحتمي"[13]، دراسات أخرى طرقت إلى البعد الطائفي في الصراع اليمني، منها دراسة بعنوان "السياسة تصعد الطائفية في اليمن"[14]، وهكذا فإن الدراسات المتعلقة بالأحداث في اليمن تم تناولها من عدة زوايا وعالجت عدة قضايا ومواضيع، وإلى جانب هذه الدراسات فإن هذه الدراسة مهمتها أن تغطي ثغرة لم يتم التطرق لها على أمل أن تضيف لبنة جديدة في معمار الدراسات التي تناولت السياسية اليمنية، إذ أن دراستنا ستفسر أسباب الصراع من خلال كشف عوار التجاوزات التي وقعت فيها القوى السياسية إذ أهملت عنوة، تحت ضغوط دولية، التمسك بالمعايير السليمة لبناء اتفاق سياسي يعكس الإرادة الشعبية، وهو الأمر الوحيد الذي كان سيمنع انفجار الصراع في اليمن، ويبقى المخرج الآمن لحل النزاعات في اليمن على أسس عادلة.

2. القواعد والإجراءات التي قامت عليها العملية السياسية في اليمن

بعد اندلا ع الاحتجاجات الشعبية ضد نظام صالح في فبراير 2011، وصلت الأزمة إلى ذروتها بعد أن قُتل أكثر من خمسين شابا معتصما في ساحة التغيير بصنعاء في 18 مارس 2011. وكان من نتائج ذلك تهاوي سلطة صالح، حيث انضم معظم قادة الجيش للثورة وأعلنوا حمايتها، ثم توالت الإعلانات عن استقالة وزراء وسفراء وغيرهم من ذوي المراكز والمناصب الحساسة والمهمة. وهنا وجد الرئيس صالح نفسه في مأزق كبير، فالتقى مع الجنرال علي محسن، أبرز قادة الجيش المنضمّين للثورة، ووضعا حلاً تمثل في الاتفاق بين الرجلين على أن يغادرا اليمن، ويحصل صالح ومن عمل معه، بما فيهم علي محسن، على حصانة من البرلمان، تتمثل في عدم الملاحقة القضائية أو المسائلة القانونية عن أي ممارسات طوال فترة حكم صالح، التي قاربت 33 عاما، مقابل تسليم السلطة لنائب الرئيس عبد ربه منصور هادي، ليُعد البلاد لانتخابات رئاسية خلال شهرين، وفقا للدستور، وتم الاتفاق على أن يُرسل هذا الاتفاق إلى السعودية لتبلوره وتقدمه كمبادرة خليجية لحل الأزمة اليمنية[15]. على ضوء ما سبق أعلن وزير الخارجية اليمني عن "التوصل لاتفاق بخصوص انتقال السلطة في اليمن اليوم السبت "[16]، أي في 26 مارس 2011م، إلا أن ذلك الاتفاق لم يكن بعيدا عن نظر الولايات المتحدة، والذي كان سفيرها في اليمن قد أُستدعي لحضور اتفاق صالح ومحسن وليكون شاهداً عليه[17].

دعوة السفير الأمريكي لحضور عملية انتقال السلطة، في هذه اللحظة الفاصلة في تاريخ اليمن، يعني اعترافا واضحا من قبل القوى السياسية ومراكز القوى في اليمن بأن الولايات المتحدة هي من تمارس مهمة الحل والعقد، وأنها وحدها القادرة على رعاية مرحلة انتقال السلطة. وهذا التسليم فتح الباب على مصراعيه للولايات المتحدة للتدخل في الشأن اليمني. غير أن التدخل الأمريكي ركز على تحقيق مصالح الولايات المتحدة عند ترتيب نقل السلطة، وغض الطرف عن شرعية عملية نقل السلطة وتوافقها مع الدستور اليمني الذي راعاه اتفاق صالح ومحسن، وهذا ما أكدته بعدها بأيام صحيفة "كرسيتان ساينس مونيتور" الأمريكية إذ أوردت خبراً مفاده أن أحد المسؤولين الأمريكيين كشف عن "قلق واشنطن منذ الأسبوع الماضي [أسبوع اتفاق تسليم السلطة] حول الأوضاع الأمنية لليمن وعليه فإن رحيل صالح سيكون المفتاح لترتيب نقل السلطة ومن ثم تستطيع الولايات المتحدة متابعة عمليات مكافحة الإرهاب في اليمن."[18] وبدا واضحا أن انتقال السلطة على النحو الذي تم الاتفاق عليه لم يكن محل ترحيب للإدارة الأمريكية، وأنها فضلت ترتيب الأمر بما يتفق مع مصالحها الأمنية والاستراتيجية في المنطقة، وهذا ما بدا واضحا في تطورات الأحداث في الساحة اليمنية، إذ أن صالح تنصل عن الاتفاق ولم يسلم السلطة كما أعلن وزير خارجيته. وبدأ صالح بحشد أنصاره في ساحة السبعين بصنعاء كل جمعة تقريبا.

1.2 الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وإزاحة الدستور اليمني:

منذ دخول السفير الأمريكي على خط الثورة كشاهد على اتفاق نقل السلطة، والذي بات يُعرف بالمبادرة الخليجية، تأجل نقل السلطة، ودخل المجتمع اليمني في مرحلة اتسمت بالتوتر الشديد، أبرز معالمها الانعدام الحاد

للخدمات الأساسية، وبداية انقسام المجتمع بين أنصار التغيير، الذين يميلون لإسقاط النظام، وأنصار الوضع الراهن الذين يميلون لبقاء النظام. بعد شهور بدأ الحديث عمّا سُمي الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية والتي أعدتها الأمم المتحدة، لتأخذ الأزمة اليمنية بُعدا دوليا، وَكُلّفُ مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر بالملف اليمني. وعند التمعّن في بنود الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية ندرك تماماً أنها كانت مشبّعةً بعدد من البنود التي من شأنها التأسيس لفكرة "التوافق" التي تعتبر الأساس الذي قامت عليه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة اليمنية. وعلى هذا الأساس كان لابد من إزاحة الدستور اليمني حتى لا تقف بنوده عائقا أمام سياسة "التوافق" الأمريكية التي تتطلب إدراج قوى غير شرعية لا يقرها دستور البلاد، وهي القوى المتمردة (الحوثيين والانفصاليين) وقوى التغريب، ضمن حكومة الوفاق المزمع تشكيلها، وضمن الحوار الوطني المزمع عقده. ولذا كان من أهم ما نصت عليه الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية هو أن: "يحل الاتفاق على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة ولا يجوز الطعن فيهما أمام مؤسسات الدولة."[19] وهكذا أصبحت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وثيقة فوق قانونية وفوق دستورية دون أي شرعية شعبية لها، إذ لم يُستفتَ الشعب على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ولم تتحول إلى إعلان دستوري.

ولقد أقرّت الآلية التنفيذية، وتماشيا مع فكرة "التوافق"، قيام حكومة وفاق وطني من مختلف القوى في البلاد، ومما ألزمت الآلية حكومة الوفاق به في النقطة 13 الآتي:

"- تقوم حكومة الوفاق الوطني مباشرة بعد تشكيلها بما يلي: - تلتزم حكومة الوفاق الوطني بكافة قرارات مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والأعراف والمواثيق الدولية ذات الصلة. "[20]

وبهذا لم تعد مسألة نقل السلطة مسألة تتعلق بالإعداد للانتخابات التي كان تزييفها من قبل نظام صالح، وفقا للمعارضة، السبب الرئيس في قيام ثورة 11 فبراير 2011م[21]، وتحولت عملية نقل السلطة إلى عملية تغيّير شامل تؤسس لنقض الدستور والإعداد لعقد سياسي جديد في البلاد من خلال نص الآلية التنفيذية على إجراء حوار وطني اقترحته الولايات المتحدة، حيث صرح السفير الأمريكي، وبكل وضوح، قائلا " أن مؤتمر الحوار كان مقترحا أميركيا تم إدراجه خلال التفاوض على المبادرة الخليجية."[22]

2.2 الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية تنقلب على المبادرة الخليجية ذاتها:

1.2.2 إلغاء حق الشعب في انتخاب الرئيس

بعد أن تمكنت الآلية التنفيذية من تعطيل الدستور صادرت حق الشعب في اختيار رئيس الدولة الذي سيقود الفترة الانتقالية، فبينما نصت المبادرة الخليجية على أن "يدعو الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين يوماً بموجب الدستور"[23] نسفت الآلية التنفيذية هذا الشرط بفرضها مرشحا وحيدا على الشعب، فلقد نصت على أن " يلتزم الطرفان [السلطة والمعارضة] في هذه الاتفاقية بعدم ترشيح أي شخص لخوض الانتخابات الرئاسية

المبكرة أو تزكية أي مرشح غير المرشح التوافقي نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي"[24]. وقبل أن يعلن هذا بأسابيع كان هادي في زيارة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أعُلن، لأغراض علاجية[25].

وبعد أن صار هادي رئيسا للبلاد بدأ الإعداد لإجراء "الحوار الوطني" الذي سيقرر مصير اليمن، بعد أن جُمد الدستور اليمني دون العودة للشعب مما يضع شرعية العملية السياسية وما ينتج عنها محل تساؤل.

3. اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني :

1.3 إنزال فكرة "التوافق" على الواقع

باسم المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بدى واضحا أن سياسة "التوافق" المبتكرة أمريكيا هي التي تنفذ في الواقع اليمني، إذ أصدر الرئيس هادي قرارا جمهوريا رقم(30) لسنة 2012م بإنشاء اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الشامل، وكان أخطر ما في هذا القرار أنه بدأ بتنزيل فكرة "التوافق" على الواقع السياسي اليمني، فبموجب القرار تم تشكيل لجنة من مختلف القوى: قوى شرعية تتفق مع ثوابت البلاد وتزاول عملها وفقا للدستور الذي تم تجميده بطرق غير شرعية، وقوى غير شرعية تضم فئات تدعو لنقض ثوابت البلاد درجت على استخدام العنف لتحقيق أهدافها، وتم تجميد الدستور لتمكينها من ممارسة العمل السياسي. وهذه القوى (الشرعية وغير الشرعية)، بحسب نص القرار، هي الائتلاف الوطني (المؤتمر الشعبي وحلفاؤه)، والمجلس الوطني (أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه)، والأحزاب السياسية والأطراف السياسية الفاعلة الأخرى، والحركات الشبابية، والحراك الجنوبي، والحوثيون، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع النسائي[26].

ومن أخطر النقاط التي احتواها قرار رئيس الجمهورية الذي عُين بموجبه أعضاء اللجنة الفنية أنها، وبإرسائها لفكرة "التوافق"، مكّنت القوى غير الشرعية من التحكم بعمل اللجنة الفنية، فلقد ورد في نص القرار أن " تعمل اللجنة الفنية على اتخاذ قراراتها بتوافق الآراء. وإن لم يكن التوافق ممكن، تتخذ اللجنة قراراتها بالتوافق المشروط، مع عدم اعتراض، أكثر من عضوين، وإذا لم تستطع اللجنة الفنية اتخاذ القرار وفقا للفقرة السابقة، ترفع اللجنة موضوع القرار إلى رئيس الجمهورية لتحقيق التوافق أو اتخاذ القرار"[27]. وبالرغم من أن قرار تعيين هذه اللجنة قد أكد على أن "ليس لها سوى الصلاحية الفنية المتصلة بالتحضير لمؤتمر مؤتمر الحوار الشامل، ولن تستبق أو تتحكم مسبقا بأي شكل من الأشكال بمضمون اعمال مؤتمر الحوار أو نتائجه"، إلا أن القرار نفسه قد منح اللجنة من الصلاحيات ما يؤكد بأنها ستتحكم بالحوار من ألفه إلى ياءه، وهذه الصلاحيات وردت في المادة (4) من قرار تعيين اللجنة، والذي نص على أن "تقوم اللجنة الفنية بتنفيذ المهام التالية حتى حلول 30 سبتمبر 2012 وإصدار تقرير نهائي بما يلى: تحديد حجم وفود المجموعات المشاركة في مؤتمر الحوار الشامل، وتحديد آلية اختيار أعضاء مؤتمر الحوار الوطني ومعايير أهليتهم، وتحديد شكل مؤتمر الحوار الشامل وفرق العمل وأساليبه ، بما في ذلك ترتيبات عقد الجلسات العامة. وإعداد مشروع جدول أعمال مؤتمر الحوار وموضوعاته، وإعداد مشروع النظام الداخلي لمؤتمر مؤتمر الحوار الشامل (ضوابط الحوار). وتحديد مكان انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل والترتيبات الأمنية وسكرتارية المؤتمر والخبراء

اللازمين، وإعداد خطة للإعلام والمشاركة العامة في الحوار الوطني الشامل وفقاً للآلية التنفيذية، وإعداد ميزانية لعملية الحوار الوطني الشامل، وتحديد سبل إدارة دعم المجتمع الدولي لعملية الحوار الوطني، وإطلاع الرأي العام على التقدم المحرز في أعمالها وعلى القرارات الخاصة بأساليب عمل مؤتمر الحوار الوطني، الشامل طوال العملية التحضيرية."[28]

2.3 اللجنة الفنية والنقاط العشرون

كان أول ما أنتجته اللجنة الفنية ما يُعرف بالنقاط العشرين، وعند النظر في النقاط العشرين يبدو جلياً، أن اللجنة الفنية بدأت تمارس أعمالاً سيادية لتقرر مصير الشعب اليمني دون تفويضٍ منه، فمن النقاط العشرين ما يشترط عودة الفئات الانفصالية الفارة خارج البلاد منذ الحرب التي تسببت بها في العام 1994م، وطالبت اللجنة الفنية في نقاطها العشرين إعادة كل من يدّعون أنهم من المبعدين والمقصيين إلى أعمالهم المدنية والعسكرية، ومنحهم التعويضات المادية، وإعادة ما أسموه الممتلكات والأراضي المنهوبة بعد حرب 1994م، وإطلاق كافة المعتقلين على ذمة الحراك الجنوبي السلمي، وبعضهم متورط في أعمال عنف راح ضحيتها عدد من الضحايا، وإلغاء ما أسموه ثقافة تمجيد الحروب في مناهج التعليم ومنابر الإعلام والثقافة، وإزالة مظاهر الغبن والانتقاص والإقصاء الموجه ضد ما أسمته ثقافة الجنوب منذ حرب 1994م، وتوجيه اعتذارٍ رسميٍ للجنوب من كل الأطراف التي شاركت في حرب 1994م، واعتبار تلك الحرب خطأً تاريخيا لا يجوز تكراره، وطالبت النقاط العشرون بتعيين موظفين من أبناء الجنوب في المؤسسات المركزية للدولة في عاصمة الدولة صنعاء،[29] وطالبت كذلك، بوقف ما أسموه عقاباً جماعياً ضد أبناء صعدة، معقل الحركة الحوثية التي انطلق منها التمرد الحوثي ضد الدولة في العام 2004م، وطالبت باعتبار قتلاهم شهداء يجب تعويضهم وتوجيه اعتذار رسمي لهم، وطالبت بالإفراج الفوري عن معتقليهم على ذمة الحرب، ووقف التحريض المذهبي ضدهم[30]. كان ذلك انتصارا كبيرا للقوى غير الشرعية، وهذا ما شجعها هذا على الاستمرار في العنف فضلا عن بداية تكوين حاضنة شعبية لها في مناطق النزاع وفي أواسط الجماهير التي تنتمي اليها مذهبيا ومناطقيا وفكريا، مما هيئ البلاد للانزلاق في الحرب الأهلية.

3.3 اللجنة الفنية وقانون العدالة الانتقالية

طالبت اللجنة في نقاطها العشرين أيضا بإصدار قانون العدالة الانتقالية،[31] وعند الرجوع لهذا القانون نجد أنه يمس بسيادة الدولة، فلقد احتوى على مادتين خطيرتين، فالمادة 14 من المشروع الفقرة (ب) تنص على أن على اليمن , " مراجعة الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي انضمت إليها اليمن والعمل على مواءمة التشريعات الوطنية مع تلك المواثيق والانضمام إلى الصكوك والاتفاقيات التي لم تصادق عليها اليمن بعد."، وهذا من شأنه إجبار اليمن على الإقرار بأن المعاهدات الدولية مصادر تشريع رئيسة، ويجعل من مصادر التشريع الوطنية تابعة ودائرة في فلك المعاهدات الدولية التي لا يصنعها ممثلو الشعب اليمني، وهذا يعد مساسا بسيادة البلاد، فوفقا لمفهوم القانون الدولي تُعد السيادة ركنا من أركان الدولة، وهي تعني السلطة العليا، وتعني الاستقلال وقد أوضح (أوبنهايم) أحد فقهاء القانون الدولي أن السيادة تعني الاستقلال الخارجي للدولة " فيما يتعلق بحرية التصرف خارج

حدودها في علاقاتها مع الدول الأخرى . وهي استقلال داخلي فيما يتعلق بحرية الدولة في التصرف داخل حدودها"، وعلى رأس هذا التصرف التشريع وسن القوانين.[32]

المادة الثانية، هي المادة (5) من المشروع، والتي تقرر إنشاء هيئة غير منتخبة تسمى هيئة الإنصاف والمصالحة الوطنية، وهي هيئة، معينة من قبل الرئيس بالتشاور مع الأحزاب السياسية، مُنحت لها صلاحيات سيادية تمكنها من التحكم بعملية صناعة القرار في البلاد، فمما تتمتع به هذه الهيئة ما ورد في الفقرة (ي) من المادة (7)، والتي تنص على أن للهيئة " اصدار قراراتها الملزمة للحكومة لإنصاف افراد ومجموعات الضحايا عبر أي طرق محققة للعدالة والرضى"[33]، كما زود مشروع القانون هذا الهيئة بالعديد من الصلاحيات والضمانات لتفرض ما تريد على اجهزة الدولة، ومن ذلك أن المادة (8) منحت الهيئة سلطة استدعاء أي من الأفراد والمسؤولين والحصول على الوثائق الرسمية التي تطلبها، ويكون الأفراد ومختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية ملزمين بالإفصاح والتعاون معها، كما تتمتع الهيئة وفقا للفقرة (هـ) من المادة (8) بسلطات وصلاحيات الضبط القضائي لتنفيذ مهامها، أما الفقرة (ي) من المادة (8) فقد أعطت الهيئة حق وضع برنامج لحماية الشهود والضحايا ولها ان تستعين بالحكومة وأجهزتها عند الحاجة، وحمايةً لهذه الهيئة والعاملين بها من سلطات الدولة المنتخبة والقضائية، فلقد أقرت المادة (9) أنه لا يحق لأي شخص التدخل في أعمال الهيئة أو التأثير عليها، كما زودت المادة ذاتها أعضاء الهيئة ومقراتها وموظفيها بالحصانات اللازمة للقيام بأعمال الهيئة.

بعد أن زود مشروع القانون هيئة الإنصاف والمصالحة بكل ما سبق من صلاحيات، تأتي المادة (11) من مشروع القانون لتبيّن أن من مهام الهيئة إعداد تقارير عن أنشطتها، أحد التقارير يسمى بالتقرير الشامل يقدم إلى الحكومة وبحسب الفقرة (ب) من المادة (11) فقد ألزمت الحكومة عند تلقيها للتقرير الشامل أن تقوم " خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور التقرير الشامل من الهيئة بإعداد خطة وبرامج عمل لتنفيذ التوصيات والمقترحات الواردة في تقرير الهيئة وتقديم ذلك إلى مجلس النواب لمناقشتها خلال شهر واحد من تقديمها، ويستعرض المجلس مدى التزام الحكومة بتنفيذها كل ستة أشهر على الأقل، ويعمل المجلس على مناقشة تقرير الهيئة ونشره على مختلف المستويات وإطلاع العامة عليه من خلال نشره في الإعلام والتوجيه بإدماجه في البرامج التعليمة"[34]، وبهذا تتحول الحكومة ومجلس النواب إلى مجرد منفذ لقرارات الهيئة، علما بأنها هيئة غير منتخبة ولا تمثل الشعب، ولهذا أثر بالغ على شرعية العملية السياسية وما ينتج عنها من مخرجات.

4.3 التقرير النهائي للجنة الفنية: وصاية غير معلنة وقضايا مفروضة

في ديسمبر 2012 صدر التقرير النهائي للّجنة الفنية للحوار الوطني، ولقد كان مليئاً بالبنود التي من شأنها أن تجبر اليمنيين على تنفيذ ما ورد في النقاط العشرين، الحقيقة أنه وبمجرد الاطلاع على التقرير، ندرك حجم التدخل الأجنبي في الشأن اليمني، فلقد أعلن التقرير في مطلعه أن اللجنة الفنية دأبت على اللقاء مع ما أسماه التقرير الفريق الدولي برئاسة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر[35]، ثم التقت أيضا الأمين العام للأمم المتحدة

في 19 نوفمبر 2012 أثناء زيارته لليمن، حيث قدم رئيس اللجنة الدكتور "عبد الكريم الإرياني" تقريراً ملخصاً عن طبيعة أعمال اللجنة وما أنجزته منذ انشائها"، ويعلن التقرير أيضا أن اللجنة عقدت " في يوم 17 سبتمبر 2012 اجتماعاً موسعاً مع وفد المجتمع الدولي من سفراء دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وتركيا واليابان ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن، وهدف اللقاء الى الاطلاع على سير عمل اللجنة والتقدم المحرز، واستمع الوفد إلى استعراض عمل اللجنة منذ تشكيلها، ومن ذلك إعداد خطة عملها المزمنة ولائحتها الداخلية وتشكيلها لجان لإعداد جدول اعمال مؤتمر الحوار وخطة إعلامية وآليات المشاركة في الحوار"[36]، وقد أعلن التقرير عن القضايا التي على اليمنيين أن يناقشوها، وبدا واضحا أن هذه القضايا لا تعبر عن الإرادة العامة لليمنيين بقدر ما تعبر عن مطالب القوى غير الشرعية ومعظمها مخالف لدستور البلاد المستفتي عليه، فلقد ثار الشعب ضد الرئيس صالح ونظامه لأنه يخالف الدستور والقانون واستند في ثورته إلى الدستور والقانون، ولم يثر الشعب ضد دستور البلاد وهويتها ووحدة أراضيها، فعند النظر إلى القضايا التي وضعها التقرير لتخضع للنقاش في مؤتمر الحوار الوطني، ندرك أن هناك مشروع لتغيير شامل في اليمن، وهذه القضايا هي: القضية الجنوبية، قضية صعدة، قضايا ذات بعد وطني (قضايا النازحين وسبل معالجتها، استرداد الاموال والاراضي المنهوبة، في الداخل والخارج بسبب اساءة استخدام السلطة، مكافحة الإرهاب)، المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، بناء الدولة – الدستور: مبادئه وأسسه (هوية الدولة، شكل الدولة ، نظام الحكم في الدولة، النظام الانتخابي، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، النظام الإداري)، الحكم الرشيد، أسس بناء الجيش والأمن ودورهما، استقلال الهيئات ذات الخصوصية (الخدمة المدنية، الإعلام، الأوقاف، الوجبات الزكوية، حقوق الإنسان: [هيئة] شبه رسمية، دار الإفتاء، الأجهزة الرقابية، شؤون الأحزاب، الهيئات ذات العلاقة بالفئات: الشباب، المرأة...الخ)، الحقوق والحريات، التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة، قضايا اجتماعية وبيئية خاصة (الثأر، السلاح، الجماعات المسلحة خارج إطار القانون، القات، التنوع والتسامح، المياه والبيئة)، تشكيل لجنة صياغة الدستور، ضمان تنفيذ مخرجات الحوار ونجاحها.[37] المتأمل في القضايا أعلاه يجد أنها تؤسس لعملية إعادة صياغة شاملة، وكأن اليمن وقعت تحت قوة محتلةٍ تسعى إلى تغيير كلي في البلاد، متجاوزة بشكل واضح الشعب وإرادته، كونها خالفت الدستور ولم تجر إعلان دستوري أو استفتاء شعبي لشرعنة الإجراءات المتخذة.

5.3 اللجنة الفنية: التمثيل الزائف للشعب في مؤتمر الحوار

لقد تم التمثيل في مؤتمر الحوار بطريقة لا تعكس الحجم الحقيقي للقوى السياسية على الإطلاق، وهذا واضح من نسب التمثيل ومعايير الاختيار التي وردت في تقرير اللجنة الفينة للإعداد والتحضير للحوار الوطني، فلقد أعلنت اللجنة الفنية في تقريرها أن الفريق الدولي برئاسة جمال بن عمر قد "وضع بين يديها العديد من الخيارات المقترحة للنقاش بشأنها وكذا تم الاستماع الى اراء الاعضاء" وقد انتهى الأمر باللجنة إلى إقرار التمثيل على الأساس الآتي:

1 – ضمان تمثيل أبناء الجنوب بنسبة لا تقل عن 50% من اجمالي عدد اعضاء المؤتمر ، والنساء بنسبة لا تقل عن 30% والشباب بنسبة لا تقل 20% في كل المكونات والفعاليات.

2 – تحقيق توازن يعكس مشاركة جميع مكونات المجتمع اليمني في العدد الإجمالي لمؤتمر الحوار وستساعد قائمة الاخ الرئيس على معالجة أي اختلال أو ضعف في مشاركة أي فعالية أو فئة في المجتمع.

3 – توزيع مقاعد المؤتمر على النحو الاتي :

جدول رقم (01): التمثيل (توزيع مقاعد الحوار)

المكون	المقاعد
المؤتمر وحلفائه	112
الاصلاح	50
الاشتراكي	37
الناصري	30
الحراك	85
الحوثيون	35
الشباب	40
النساء	40
المجتمع المدني	40
فعاليات أخرى: .حزب الرشاد7 ، العدالة و البناء7 يعين فخامة الرئيس بقية أعضاء هذه المكون (62)	76
المجموع	565

المصدر: التقرير النهائي للجنة الفينة للإعداد والتحضير للحوار الوطني.

وعند النظر في معطيات هذا التمثيل، نجد أن التوزيع للمقاعد لا يعكس تمثيلا حقيقا للشعب اليمني فكما هو معروف، أنه لا يوجد هناك طريقة معاصرة وشرعية وعملية ودقيقة لاختيار ممثلي الشعب سوى طريقة واحدة، وهي انتخاب ممثلي الشعب انتخاباً حراً ونزيهاً، أو أن تختارهم هيئة منتخبة بحريةٍ ونزاهة، وهذا معيار دقيق تعمل بموجبه كل الدول الجادة في ممارسة إجراءات شرعية لوضع النظام السياسي، إلا أن الأمر اختلف تماما في اليمن،

فاللجنة الفنية اختارت أعضاء مؤتمر الحوار بعيدا عن الانتخابات وتحت الإشراف الأجنبي، وهذا يؤكد عدم شرعية أعضاء مؤتمر الحوار كممثلين للشعب، وهذا ما استنتجناه بوضوح من التقرير النهائي للجنة الفنية، حيث وضعت اللجنة معايير لاختيار أعضاء مؤتمر الحوار ليس فيها إشارة إلى حق الشعب في انتخاب ممثليه بالرغم من أن الحوار سيقود عملية تغيير شامل كما اتضح لنا سابقا.[38] فأي تمثيل حقيقي لابد وأن يكون عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، فهذا ما يتفق عليه علماء النظم السياسية، فالانتخابات تفتح القنوات الشرعية بين نظام الحكم والشعب وبين النُخب والجماهير وبين الأفراد والحكومات، ويرى علماء السياسة أن الانتخابات هي الوسيلة التي من خلالها يؤكد الشعب على حقه في السلطة[39]. فحق الشعب في اختيار ممثليه بات حقاً عالميا تقر به أمم وشعوب الأرض اليوم.[40] ولكن من الواضح أنه لا يُراد لليمنيين أن يمثلوا أنفسهم بطريقة سليمة، والواضح أيضا أن السبب الرئيس هو التدخل الأجنبي في الشأن اليمني الذي استغل النزاع الدائر في الساحة اليمنية.

6.3 اللجنة الفنية: أحجام الأحزاب عبر الانتخابات وأحجامها وفق اللجنة الفنية

وبالرغم من كل المؤشرات السابقة التي تدل على انحراف مسار مؤتمر الحوار، إلا أن مشاركة الأحزاب السياسية صبغت التمثيل في مؤتمر الحوار بنوع من الشرعية، باعتبار أن للأحزاب السياسية تمثل الشعب في البرلمان الذي كان منتخبا من قبل الشعب، وإذا ما سلمنا بذلك وتجاوزنا مسألة تحديد شرعية الأحزاب في انتخابات حرة ونزيهة، إذ أن آخر انتخابات برلمانية كانت في العام 2002م، فمجرد النظر إلى الحجم الممنوح للأحزاب في مؤتمر الحوار، كفيل بأن يبدد الشرعية المزعومة تلك، فالأحزاب وحجمها في مؤتمر الحوار يدل عدم قدرتها على صناعة القرار أو حتى مجرد التأثير فيه، وليتضح لنا الأمر، فإن علينا عقد مقارنة علمية بين الأحجام الحقيقية لممثلي الشعب من قواه الحزبية التي تشكلت عبر انتخابات سابقة وبين الأحجام التي مُنحت للأحزاب من قبل اللجنة الفنية لتمثل الشعب في مؤتمر الحوار، سيتضح لنا أن اللجنة الفنية قزّمت من حجم الأحزاب السياسية، لاسيما الأحزاب الكبرى (المؤتمر، الإصلاح، الاشتراكي)، وضخّمت من حجم قوى لم يكن لها أي ثقل شعبي في الساحة اليمنية، لتضمن تحكمها بسير مؤتمر الحوار وبمخرجاته بما يؤثر تأثيرا بالغا على شرعية الحوار ومخرجاته التي من بين أهمها مشروع الدستور الجديد.

كما سبق القول، تُعد الانتخابات انعكاسا حقيقياً لمكونات الشعب، ولما كانت معظم انتخابات اليمن مشكوكاً في صحتها، فإن أكثرها نزاهة كانت انتخابات 1993م على عِلاتها، ولقد وقع اختيارنا على نتائجها لعقد المقارنة بين أحجام الأحزاب عبر الانتخابات وأحجامها عبر اللجنة الفنية تحرٍ منا للدقة ولتقديم أصدق صورة ممكنة لما يمكن أن تعكسه الانتخابات من أحجام للقوى السياسية، إذ لو اخترنا انتخابات أخرى لاسيما الأخيرة منها في ظل انفراد صالح بالسلطة وما اشتهر من تزييف نظامه للعملية الانتخابية، فإننا نكون قد قدمنا تصوراً غير صائب بالرغم من أن ذلك يصب في الاتجاه الذي يؤيد حجتنا في هذه المناقشة، ولكن اختيارنا لانتخابات 1993 تم على أساس أنها تُعد الأكثر مصداقيةً ودقةً، إذ كان هناك توازن قوى في البلاد، بحكم تقاسم السلطة بين الحزبين

الحاكمين بعد الوحدة في 1990 (المؤتمر، والاشتراكي)، وكانت اليمن قد فتحت الباب على مصراعيه لكل المكونات في الدفع بأبنائها خلال الفترة الانتقالية التي استمرت 3 سنوات تقريبا للمشاركة في الانتخابات سواء من خلال الاحزاب السياسية أو من خلال التنافس كمستقلين، وبناءً على قانون انتخابي ارتضته جميع القوى السياسية آنذاك. الجدول أدناه، يوضح أسماء الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام 1993 وعدد المقاعد الفائزة فيها، وهذا يعطينا تصوراً عن الأحجام الحقيقية للمكونات السياسية في اليمن، تلك الأحجام التي سنقارنها بالنسب التي منحتها اللجنة الفنية للقوى المشاركة في مؤتمر الحوار، لنرى إلى أي مدى عكست النسب حقيقة التمثيل للمكونات السياسية في اليمن.

جدول رقم (02): انتخابات سنة 1993

اسم الحزب	عدد المقاعد التي فاز بها
المؤتمر الشعبي العام	121
الحزب الاشتراكي اليمني	56
التجمع اليمني للإصلاح	62
حزب البعث العربي الإشتراكي	7
التنظيم الوحدوي الناصري	1
الحزب الديمقراطي الناصري	1
التصحيح الشعبي الناصري	1
المستقلون	48
حزب الحق	2 [حوثيون]

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات على الرابط : https://bit.ly/3hSFtzq

وإذا قارنا الجدول أعلاه (جدول نتائج انتخابات 1993) مع الجدول الخاص بتوزيع مقاعد مؤتمر الحوار (المذكور سابقا)، أي مقارنة ما عكسته الانتخابات من مكونات للشعب اليمني ومقارنتها بالتوزيع الذي قدمته اللجنة الفنية التي تعمل تحت اشراف دولي، نجد أن ما نتج عن ذبلك الآتي:

1.6.3 تهميش القوى الرئيسية وتفعيل القوى الهامشية

لقد حصلت جميع الأحزاب السياسية مجتمعةً في انتخابات 1993 على ما نسبته 84% من التمثيل الشعبي، بينما حصل المستقلون على ما نسبته 16 % فقط. وعند مقارنة هذه النسب بالتمثيل الذي جاءت به اللجنة الفنية، نجد أن الأحزاب السياسية التي كانت تمثل 84% في الانتخابات لم تعد تمثل سوى 42% فقط، وهذا يعني أنه قد تم مصادرة 42% من نصيبها ليمنح لجهات أخرى لا تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً. وهذا مكّن اللجنة الفنية من منح القوى التي لا تحظى بتمثيل شعبي حقيقي ما نسبته 58% من مقاعد الحوار الوطني.

وهكذا ضم مؤتمر الحوار مكوناتٍ ليس لها سند شعبي مُثبت، وعلى رأس هذه المكونات الحراك الجنوبي (انفصاليون) والحوثيون (متمردون شيعة) والمرأة والشباب والمجتمع المدني (قوى التغريب). وهذا أمر مقصود، وهو ما أقرّ به جمال بن عمر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة أثناء لقائه بقادة الحراك الانفصالي في القاهرة، حيث أوضح لهم أن المبادرة الخليجية في نسختها الأولى عملت على إخراج صالح من السلطة ونقلها لنائبه الذي كان عليه ان يُعد البلاد لانتخابات وفقا للدستور اليمني، ولكن بعد تدخل الامم المتحدة ووضع الآلية التنفيذية المزمنة، فالأمم المتحدة، هي من عملت على ادخال المتمردين الحوثيين والانفصاليين والمرأة وغيرها من الفئات في مؤتمر الحوار.[41] وما سبق يعني أن إقحام فئات لا يوجد لها سند شعبي حقيقي لا تعكس الإرادة الشعبية، بل تعكس إرادة القوى الأجنبية التي فرضتها وهيئت المناخ لدخولها مؤتمر الحوار، وهذا له دلالة عميقة تتمثل في مصادرة إرادة الشعب اليمني مما يثبت عدم سلامة وشرعية الإجراءات المتخذة لعقد الحوار الوطني.

2.6.3 دكتاتورية الأقلية: "التوافق" واستمرار السيطرة الأجنبية

إن توزيع المقاعد في مؤتمر الحوار على الشاكلة التي رأيناها أعلاه، قد أعطى كل المكونات القدرة على تعطيل أي قرار لا يتفق مع ما تريده أي منها، فعلى سبيل المثال فإن حزب الحق وهو الحزب الذي كان يمثل التوجه الهاشمي في اليمن، بما فيه الحوثيين، كان قد حصل في انتخابات 1993م على ما نسبته 1% فقط، إلا أن اللجنة الفنية قد منحت هذا التوجه، الذي صار يمثل حزب الحق والحوثيين واتحاد القوى الشعبية 8%، أي أنه تم مضاعفة حجمه 8 مرات، وبات من اليسير عليه عن طريق عناصره الآخرين الذين تم إدماجهم ضمن مكونات الشباب والمرأة، أو عن طريق تحالفات تكتيكية مع غيره من المكونات أن يُعطل أي قرار لا يتفق مع مصالحه.

ما سبق يعني أن اليمن أُخضع لما يمكن أن نطلق عليه دكتاتورية الأقلية، وهو ما يخالف مفهوم الإرادة الشعبية جملةً وتفصيلا. وبحسب ما أقرته اللجنة الفنية في تقريرها حول آلية اتخاذ القرار فإنه لاتخاذ قرار ما فإن سياسة "التوافق" لا تزال قائمة، إذ يتطلب الأمر موافقة ما نسبته 90% من الأعضاء وهي نسبة عالية جداً تساوي 509 من المقاعد، وإذا لم يتم ذلك يوضع الأمر بيد لجنة تسمى لجنة التوفيق للمساعدة في اقناع المكونات لاتخاذ القرار، وإن عجزت يمكن أن يؤخذ القرار بموافقة 75% من أصوات المشاركين في الحوار، أي ما يعادل 424 مقعداً[42]، ولا يوجد مكون يمكنه حتى الاقتراب من حيازة هذه النسبة، بل أن نسبة الأحزاب مجتمعةً (42%) أي ما يقارب نصف العدد المطلوب علما بأن الأحزاب متصارعة أصلا ، وهذا يعني أنه لا يوجد أي طرف يتمتع بأي نوع من التحكم بالمؤتمر، والهدف الرئيس من ذلك هو أن يكون ممثل الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر المرجعية لحل أي خلاف، وهذا ما درج عليه الأمر طوال فترة انعقاد المؤتمر، وبالتالي فإن الشعب اليمني وإرادته خارج العملية السياسية، وهذا ولا شك أثر على شرعية وطبيعة مخرجات الحوار الوطني التي صيغ بموجبها مشروع الدستور الجديد للبلاد.

3.6.3 تضليل الرأي العام

بالرغم من أن المزاج العام لليمنيين في فترة الإعداد للحوار هو مزاج ثوري، إلا أن المعايير المختلّة التي هيئت للحوار الوطني، ودخول القوى السياسية في الحوار الوطني تم دون معارضة مؤثرة تكاد تذكر على سير العملية السياسية، ويعود السبب لسيطرة القوى السياسية على وسائل الإعلام الجماهيري، والتي ارتكز عملها على التخويف المستمر من اندلا ع الحرب الأهلية، وما رافق ذلك من المعاناة القاسية للمواطن اليمني جراء الانعدام المتعمد للخدمات الأساسية، مما دفع الشعب للتعلق بأي أمل وإن كان كاذبا للخروج مما حل به، وهكذا بدى التوجه السائد لوسائل الإعلام المحلية والأجنبية، مؤيدا لمؤتمر الحوار وتقديمه على أساس أنه الحل، وأنه خيار الشعب اليمني ويعبّر عن إرادته، وأنه مثّل حكمة اليمنيين وأنقذهم من الحرب الأهلية، والحقيقة أن دور الإعلام على هذا النحو كان نتيجةً طبيعيةً لتغييب دور المعارضة، فلم يعُد هناك معارضة تبيّن للشعب الرأي الآخر، ومنها مخاطر العملية السياسية بطرق غير شرعية على أمنه واستقراره وهويته ووحدة أراضيه، فكل القوى السياسية الفاعلة في البلاد اشتركت في العملية السياسية وبدأت ما يسمى بالحوار الوطني الشامل.

الحقيقة أن ذلك لم يكن عفويا بل كان نتيجة لتمكن اللجنة الفنية التي تمارس سياسة "التوافق" من إلزام القوى السياسية بخطة إعلامية وردت في مقررات اللجنة الفنية في تقريرها النهائي، والتزم الجميع بموجبها بالترويج للحوار الوطني وعدم معارضته أو كشف سلبياته للشعب، فلقد نصت الخطة الإعلامية على "الابتعاد عن المناكفات السياسية في الخطاب الإعلامي، وعدم التورط بمجادلة مناوئي مؤتمر الحوار "، وبالرغم من أنها أكدت على "ضرورة الإنصات للأصوات الناقدة" لكنها أقرت "الاكتفاء بالتركيز على إيجابيات الحوار وإيضاح ما يلتبس منه"، ومما تم الاتفاق عليه "الامتناع عن استخدام مصطلحات التخوين والتحريض والتكفير ضد أي طرف من الأطراف"، وقد أقر الجميع أيضا "الالتزام بميثاق الشرف وبما يقر المؤتمر عدم نشره"[43]، بل أن قرار رئيس الجمهورية المنظم لعمل مؤتمر الحوار والذي جاء ليحول التقرير النهائي للجنة الفنية إلى قرار جمهوري قد احتوى ما نصه:

"مادة (48) تتولى الأمانة العامة للمؤتمر إعلام جماهير الشعب بكل فئاته بأعمال المؤتمر ومستوى التقدم في أعماله، ولا يتم نشر ما يتم الاتفاق على عدم نشره في اطار هيئات المؤتمر المختلفة."[44]

2. مخرجات مؤتمر الحوار.[45]

بعد عشرة أشهر من مؤتمر الحوار الذي انطلق في 18 مارس 2013 تقدم المتحاورون، بوثيقة نهائية لمخرجات الحوار والوطني، تحتوي مع ملحقاتها على 350 صفحة تقريبا، تضم موجهات دستورية وقانونية، منها تعهدات وضمانات محلية ودولية بأن تتحول هذه الموجهات إلى دستور جديد لليمن.

بطبيعة الحال لا يمكن مناقشة كل المخرجات لأن الكثير من نصوصها يحتوي على ايجابيات كثيرة كاتفاق المتحاورين على نشر التعليم في اليمن وعلى استقلال ونزاهة القضاء وعلى التنمية والازدهار الاقتصادي والكثير من الحقوق والحريات السياسية المرغوبة، وهذا كله كان موجوداً ومنصوصاً عليه في الدستور النافذ الذي تم تجميده كما

بينا سابقا، لكننا سنركز على النصوص الجديدة التي تم إقرارها لرصد المتغير الجديد الذي انتجه مؤتمر الحوار بعيدا عن إرادة الشعب اليمني.

1.4 تهميش الشريعة الإسلامية ونقض حاكميتها

تم تهميش الشريعة الإسلامية ونقض حاكميتها من خلال ما يلي:

1.1.4 هيمنة القوانين الأجنبية على القوانين الوطنية:

هيمنة الاتفاقيات والمواثيق الدولية على مصادر التشريع الوطنية المرتكزة على الشريعة الإسلامية، إذ جعلت الأولوية في التطبيق للاتفاقيات والمواثيق الدولية عند تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإلغاء أي تشريعات وقوانين وطنية مستمدة من الشريعة الإسلامية تتعارض مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية تحت مسمى الملاءمة.

فقد ورد في الوثيقة النهائية لمخرجات مؤتمر الحوار في الفقرة الـ (7) من فريق التنمية الشاملة الصفحة (260) ما يلي: (مراجعة وتقييم منظومة التشريعات والقوانين الوطنية ولائحة الرقابة القضائية والعمل على موائمتها مع مبادئ وقواعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والمتعلقة بحقوق الإنسان المصادق عليها من قبل بلادنا)، والحقيقة أن ذلك يناقض أحكام الشريعة الإسلامية ويجردها من صفة الحاكمية أو الصفة الآمرة، التي يقرها الدستور اليمني النافذ في مادته الثالثة التي تقول إن (الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات)[46].

2.1.4 حظر وتجريم قيام الأحزاب على أساس ديني:

ورد في وثيقة مؤتمر الحوار في مقررات فريق الحكم الرشيد في الفقرة (7) الصفحة (104): "يكفل الدستور حرية المواطنين في تنظيم أنفسهم في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بما يعزز الإرادة الشعبية ولا يجوز تأسيس أحزاب على أساس ديني... "، كما أن قيام أي حزب على أساسٍ دينيٍ أصبح جريمةً يعاقب عليها القانون وفقا لنص الفقرة (126) من تقرير فريق قضايا ذات بعد وطني في وثيقة مؤتمر الحوار ، فالفقرة تنص على " تجريم تكوين الأحزاب على أساس ديني"، بينما كان مقرراً في قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (66) للعام 1991م مادة (8): " يشترط لتأسيس أي حزب أو تنظيم سياسي أو للاستمرار في ممارسة نشاطه عدم تعارض مبادئه وأهدافه وبرامجه ووسائله مع الدين الإسلامي الحنيف" و"عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناهض للدين الإسلامي".

3.1.4 تجريم الخطاب الإسلامي في العمل السياسي:

ورد في وثيقة مؤتمر الحوار في تقرير فريق الحقوق والحريات في الفقرة (139) الصفحة (207): "يُجرّم استخدام الخطاب الديني التكفيري والتخويني في العمل السياسي، ويعتبر كل قول أو فعل يدل على ذلك جريمة يعاقب عليها القانون "كما ورد في ذات الوثيقة في تقرير فريق بناء الدولة الفقرة (23) صفحة (92) " يُحظر استخدام الخطاب الديني في العمل السياسي ويعتبر كل قول أو فعل يُكفر مُسلماً أو جماعةً أو توجهاً سياسياً أو

دينياً أو فكرياً في اليمن جريمةً يُعاقب عليها القانون". وباعتبار أن 99%[47] من اليمنيين مسلمين فإن النصوص أعلاه تدل على الاتفاق على حظر اليمنيين ومنعهم من التحدث بلسان الشريعة الإسلامية في خطابهم وبياناتهم وكتاباتهم، من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لمناقشة الأفكار والممارسات السياسية والحكم عليها بحسب ما تقرره الشريعة الإسلامية.

4.1.4 تحييد علماء الدين وتجريم فتاواهم التكفيرية

ورد في وثيقة مؤتمر الحوار في تقرير قضايا ذات بعدٍ وطني في الفقرة (102) صفحة (74) ما يلي : " إدانة كل الفتاوى الدينية التكفيرية لتصفية حسابات سياسية أو مذهبية أو طائفية، الصادرة عن مختلف الأطراف خلال فترات تاريخ اليمن وتجريم إطلاق أي فتاوى تكفيرية في الحاضر والمستقبل"، ويُعد هذا النص بمثابة تحييد لمؤسسات الإفتاء الديني الرسمية وغير الرسمية عن اصدار أحكامها الدينية تجاه سلوك القائمين على العمل السياسي، فضلا عن أخذهم بجريرة الماضي في ما يعتبر بحد ذاته تصفية لحسابات سياسية في الماضي.

2.4 التفريط في السيادة الوطنية

بداية يمكن القول أنه لا شك أن التمكين للقوانين الأجنبية وتهميش القوانين الوطنية في بلد مسلم تحكمه القوانين الإسلامية، يُعد تفريطاً في سيادة أي دولةٍ مسلمة، فالسيادة في المفهوم الإسلامي تعود لله جل وعلا وذلك يتمثل في أن الدولة المسلمة وحكامها وشعبها مقيدون بأحكام الشريعة الإسلامية.[48] أما من الناحية القانونية فلقد فرطت مخرجات الحوار الوطني بسيادة اليمن[49]، وما يدل على ذلك ما ورد في الوثيقة التي تبناها المندوب الأممي جمال بن عمر لحل القضية الجنوبية، والتي أصبحت وثيقة من وثائق مخرجات الحوار الوطني، إذ دعت الهيئات الدولية للإشراف على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار، فلقد جاء ضمن المخرجات في الوثيقة النهائية للحوار الوطني في الصفحة (40) ما نصه " نطلب من مجلس الأمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية تبنّي قرارات تدعم هذا الاتفاق." وكان نتيجة ذلك أن اتخاذ مجلس الأمن الدولي، مُستندا لهذا المخرج، قراراً بإدراج اليمن تحت الفصل السابع بعد انتهاء مؤتمر الحوار، ففي 26 فبراير 2014م أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (2140) بشأن اليمن، ولقد ورد في قراره هذا أن " الحالة في اليمن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة، وإذ يتصرف[مجلس الأمن] بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة" وبهذا أدرجت اليمن تحت الفصل السابع وفقدت سيادتها، والمشكلة الحقيقية التي تواجهها أي دولة يُدرجها مجلس الأمن تحت الفصل السابع، تكمن في أن المجلس يمنح نفسه – وفقاً لبنود ميثاق الأمم المتحدة – حق التدخل في شؤون الدولة المعنية بما في ذلك ما يُعد من صميم سلطانها الداخلي.

3.4 التفريط في حق الدولة في صنع المناهج والسياسات التعليمية

ورد في وثيقة مؤتمر الحوار في الفقرة (21) صفحة (265) من تقرير فريق التنمية المستدامة "إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي في وضع سياسات التعليم والتدريب مع الجهات الحكومية وفتح الباب دون قيود للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في قطاعي التعليم والتدريب". من الواضح أنه لولا حجم التأثير الأجنبي على

مخرجات الحوار، لما أقرّ المتحاورون إشراك القطاع الأجنبي في وضع سياسات التعليم دون قيود، ولقد نصت الفقرة (52) من تقرير فريق صعده في مؤتمر الحوار على إعادة صياغة المناهج وفق الدستور الجديد، فلقد ورد في صفحة 53 من وثيقة مؤتمر الحوار بشأن مناهج التعليم: "صياغة المناهج الدراسية والوسائل التربوية في مدارس التعليم العام الحكومية والخاصة بحيث تستوعب مبادئ الدستور الجديد وما هو متفقٌ عليه بين المذاهب الرئيسية والمدارس الفكرية وتستبعد الأمور الخلافية." من المعلوم أن اليمن بلد مسلم تمتلئ مناهجه الدراسية بالسيرة النبوية وسير الصحابة وغيرها مما هو متفق عليه عند أهل العلم من أهل السنة والجماعة الذين يمثلون ما لا يقل عن 70% من أبناء الشعب اليمني،[50] وأن تطبيق هذا النص يستلزم حذف معظم تاريخ الصحابة والتابعين وإسهاماتهم العلمية من المناهج التعليمية كونها محل خلاف مع الحوثيين والتغريبيين، وهذا تطبيق عملي لما أطلقنا عليه سابقا دكتاتورية الأقلية وما يمكنها أن تفرضه.

4.4 إذكاء الصراعات وتفكيك الدولة

إن النص على إعطاء حق تقرير المصير للشعب في دولة قررت المخرجات تحويلها من الوحدة الاندماجية إلى النظام الاتحادي، بتقسيمها إلى أقاليم لكل منها حكومته ودستوره وبرلمانه، يُذكي فيها نزعة الاستقلال والانفصال، خاصة إذا ما استحضرنا ما نصت عليه وثيقة القضية الجنوبية، إحدى وثائق مخرجات مؤتمر الحوار، حيث نصت على تقسم اليمن إلى أقاليم ومنحت المواطنين اليمنيين الحق في التنقل والاستثمار والإقامة في الأقاليم التي لا ينتمون إليها دون ذكر للحقوق السياسية، رغم اثارة الأمر في المؤتمر والمطالبة بالنص على الحقوق السياسية، إلا أنه تم تجاهل ذلك عمدا، كما أن وثيقة القضية الجنوبية منحت الولايات ضمن كل إقليم حق استغلال الموارد والتعاقد مع الشركات الأجنبية في استخراج تلك الموارد وفي استخدامها، وأقرت الوثيقة التقسيم على أساس هويات مختلفة وعلى أساس تشطيري (شمالي جنوبي)، ومنحت أقلية باسم الجنوب حق النقض في حالة صوّت البرلمان المركزي للدولة في المستقبل بالأغلبية على تغيير تلك القوانين، وذلك لتُبقي هذه القوانين مفروضةً على الشعب في المستقبل، وتم النص في وثيقة القضية الجنوبية على مصطلح الشعب في اليمن وليس الشعب اليمني، ولم يكن كلّ ذلك إلا تهيئةً وتكييف قانوني تنسجم مع العهدين الدوليان للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المشار إليهما في الوثيقة، واللذين ينصان في مادتهما الأولى على حق تقرير المصير، ويؤكدان في المادة (50) من العهد الدولي للحقوق السياسية،[51] والمادة (28) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[52]، على أن أحكام هذين العهدين تنطبق، دون أي قيد أو استثناء على جميع الوحدات التي تتشكل منها الدول الاتحادية.

الحقيقة أن كل ما سبق ليس سوى تهيئة وتكييف قانوني يمهد للانقسامات السياسية وقيام كيانات جديدة، ولذا فقد ورد في الفقرة (74) من تقرير فريق الحقوق والحريات الصفحة (202) : "للشعب اليمني الحق في تقرير مصيره كما يتجلى في الدستور والقوانين والمواثيق الدولية وهو بمقتضى هذا الحق حُر في تقرير مركزه السياسي وحر

في السعي لتحقيق النماء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي"، وعند مناقشة تقرير فريق قضايا ذات بعد وطني للمادة المتعلقة بحق تقرير المصير في صفحة (75) من وثيقة مؤتمر الحوار، قرر الفريق إحالتها إلى تقرير فريق القضية الجنوبية الذي قرر في الفقرة رقم (2) من المبادئ أن : "الشعب حر في تقرير مكانته السياسية....وفق ما ينص عليه العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذين وقعهما اليمن وصادق عليهما. وعند النظر إلى التقسيم الذي أقرته لجنة الأقاليم المشكلة بموجب مخرجات مؤتمر الحوار نجد أنها أقرت تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم اثنان في جنوب البلاد وأربعة في شمال البلاد، وهنا نلاحظ أن التقسيم ايضاً قام على أساس تشطيري (شمالي جنوبي) وهذا ينذر، بما لا يدع مجالاً للشك، بتقسيم البلاد، وعند النظر في عدد السكان وحجم الأقاليم وفقا للتقسيم المقر بموجب مخرجات مؤتمر الحوار سيتضح لنا الكثير من النقاط التي تثبت أن التقسيم على هذا الأساس سيؤدي إلى صراع وحرب أهلية وليس إلى استقرار، وهذا ما هو جار اليوم على الساحة اليمنية، حيث أن التقسيم من حيث المساحة منح 53% من مساحة الدولة لما نسبته 9% السكان وذلك في إقليم حضرموت، بينما بقية مساحة الدولة 47% منحت لـ 91% السكان وهذا مؤشر خطير ينذر بتقسيم البلاد ويثير النزاع بين أبناء البلد الواحد، وهذا ما سينطبق على إقليم سبأ أيضا، الذي يحتل 19% من مساحة الدولة وليس فيه سوى 7% من سكانها، وبنظرة سريعة نجد أن 84% من سكان الدولة في بقية الأقاليم سيعيشون على ثروات محدودة وليس لهم إلا 18% من مساحة الدولة، وبطبيعة الحال فإن هذا سبباً من أسباب الحروب التي تشهدها البلاد اليوم، أذ أعلنت الحركة الحوثية عدم قبولها بتقسيم الأقاليم على هذا النحو واحتلت العاصمة صنعاء، بعد انتهاء الحوار الوطني في 21 سبتمبر 2014.

5.4 صياغة دستور جديد بناء على مخرجات الحوار

مما أقره المتحاورون في مؤتمر الحوار، أن كل المخرجات سيتم تحويلها إلى دستور جديد للبلاد، فلقد نصت الوثيقة النهائية للحوار الوطني في الصفحة (285) على أنه "بعد ختام مؤتمر الحوار الوطني الشامل يتم تشكيل لجنة صياغة الدستور" ويكون " دور لجنة صياغة الدستور فنياً فقط، حيث تقوم بالصياغة الدستورية لقرارات مؤتمر الحوار." ثم تقوم " الهيئة الوطنية المنبثقة عن مؤتمر الحوار بمتابعة لجنة صياغة الدستور والتأكد من استيعاب النص لمخرجات مؤتمر الحوار والموافقة على مسودة الدستور قبل رفعها إلى رئيس الجمهورية لاتخاذ الإجراءات الدستورية للاستفتاء عليه".

ولكي يتم تمرير الدستور وحشد اليمنيين للموافقة على الدستور فلقد أقر المتحاورون ضمانات تنفيذية لمخرجات مؤتمر الحوار الشامل، ومن هذه الضمانات ما ورد في الصفحة (289) من الوثيقة النهائية للحوار الوطني الشامل، وهي مجموعة مبادئ منها " الشراكة الوطنية الواسعة : على مبدأ (شركاء في وضع الأسس شركاء في التنفيذ)"، واستمرار السير على مبدأ " التوافق" في اتخاذ أي قرارات، وكذلك " التزام الأطراف المشاركة في مؤتمر الحوار الشامل بالعمل الجاد لتنفيذ مخرجات المؤتمر في سياساتها وأنشطتها وفعالياتها المختلفة"، كما تقرر أن " تلتزم

المؤسسات الإعلامية الرسمية والأطراف المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل بتبني سياسة إعلامية وخطاب إعلامي بناء وإيجابي وداعم للعملية السياسية بشكل عام ولمخرجات مؤتمر الحوار الشامل بشكل خاص"، ونصت الضمانات أيضا على "أهمية استمرار دعم المجتمع الدولي للعملية السياسية في اليمن .." وبهذا لم تترك مساحة لمعارضة مخرجات مؤتمر الحوار أو بيانها ونقاش سلبياتها وايجابياتها بموضوعية ليتمكن الشعب من اختيارها أو رفضها في استفتاء شعبي نزيه، اذ لا يسمح الا بوجهة نظر واحدة، وكل هذا بالطبع لضمان تمريرها عبر الاستفتاء الشعبي لتأخذ الشرعية المطلوبة، وهذا ايضا ما أقر به المشاركون في مؤتمر الحوار إذ جاء على هيئة التباهي في الوثيقة النهائية لمخرجات مؤتمر الحوار في الصفحة (297) ما نصه "ولأول مرة في التاريخ اليمني لا نتحاور كسلطة ومعارضة، بل نجتمع كممثلين لكل الأطياف والمكونات"، ونحسب أن هذا نسف مبدأ الديمقراطية تماما، أذ ان الديمقراطية تقوم على حرية التعبير وحرية الاختيار، والتمثيل الشعبي السليم.

الخاتمة والتوصيات:

اتضح من هذه الدراسة أن العملية السياسية التي خاضتها اليمن بعد الاحتجاجات الشعبية في العام 2011، انحرفت بقواعدها واجراءاتها عن الهدف من الاحتجاجات الشعبية وهو تحقيق الإرادة الشعبية عبر اجراء انتخابات حرة ونزيه، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى لهذا الدراسة، وأثبتت الدراسة، أيضا، أن اليمن خضع لتدخل أجنبي مكثف منذ بداية العملية السياسية التي بدأت عقب الاحتجاجات الشعبي في العام 2011، وأدى ذلك التدخل إلى وضع قواعد وإجراءات للعملية السياسية وإدارتها بعيدا عن الإرادة الشعبية لصياغة دستور جديد للبلاد، وهذا ولا شك أخرج العملية السياسية الجارية في البلاد برُمتها من دائرة العمل الديمقراطي القائم على الإرادة الشعبية إلى دائرة العمل السياسي الاستبدادي، وهذا يؤثر سلبا على شرعية الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، لأن الاستفتاء على هذه الشاكلة حوله إلى استفتاء سياسي الهدف منه إضفاء الشرعية على الأنظمة الاستبدادية. وهذا ما ذهبت إليه الفرضية الثانية في هذه الدراسة، وأخيرا وليس آخرا، نجد أن هناك علاقة واضحة بين الإجراءات والقواعد التي قامت عليها العملية السياسية في اليمن وبين الحرب الأهلية والإقليمية التي حلت في البلاد، فكما أتضح من الدراسة أن إضفاء الشرعية على فئات لم تكن شرعية بموجب دستور البلاد ولا تحظى بمكانة شعبية حررها من القيود الدستورية والقانونية وشرعن ممارساتها السياسية ووفر لها الحماية، وهذا ما أثار النعارات الطائفية والجهوية والأيدولوجية في البلاد، الأمر الذي انتهى إلى حرب أهلية ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة لهذه الدراسة.

وفي ختام هذه الدراسة يتضح لنا أن اتخاذ إجراءات سياسية بعيدا عن الإرادة الشعبية، يؤدي إلى عواقب وخيمة مثل الحروب الأهلية والتدخل الأجنبي، وهذا يجهض تطلعات الشعوب الحالمة بالحرية والأمان والاستقرار. إن التذرع بالواقع السياسي للتهرب من الاستحقاق الشعبي، يؤدي إلى نتائج كارثية كالحالة اليمنية، ونوصي في ختام هذه الورقة بأن تعمل القوى السياسية في اليمن على الشروع في عملية سياسية جديدة قائمة على الإرادة الشعبية، وبعيدة قدر المستطاع عن أي تدخل أجنبي، لتحقيق الديمقراطية في البلاد، كما توصي الدراسة بقيام مشروع دراسة

مقارنة بين الثورات العربية لمقارنة مدى التزامها بالإرادة الشعبية، وعلاقة ذلك بوضعها السياسي، فإذا تطابقت نتائج تلك المقارنة مع نتائج هذه الورقة يمكننا حينها أن نعمم نتائج هذه الدراسة على الحالات المشابهة، وهذا من شأنه ترشيد العملية السياسية في البلدان التي تندلع فيه الاحتجاجات الشعبية لتخضع للإرادة الشعبية، كطريق وحيد للاستقرار السياسي.

الهوامش

[1] مشروع وثيقة الإنقاذ الوطني الصادر عن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، 6 سبتمبر 2009.
https://alwahdawi.net/en/news-5425

[2] JJ Rousseau, The Social Contract, (Jonathan Bennett), 2017, p 4

[3]إسماعيل الغزالي، الدساتير والمؤسسات السياسية، (مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر: بيروت، لبنان)، 1996، ص22.

[4]المرجع نفسه ص 36.

[5] Hoffman, B., & Taw, J. M. (1991). *Defense Policy and Low-Intensity Conflict. The Development of Britain's' Small Wars' Doctrine During the 1950s* (No. RAND/R-4015-A). RAND CORP SANTA MONICA CA., p v.

[6] Global Security.Org. "*Fundamentals Of Low Intensity Conflicts*".(n.d.). Retrieved from http://www.globalsecurity.org/military/library/policy/army/fm/100-20/10020ch1.htm#s_9

[7]قناة الجزيرة، احمد منصور برنامج بلا حدود، مقابلة مع الدكتور عبد الله النفيسي، الأحد 1426/12/1 هـ - الموافق 2006/1/1 م على الرابط : http://www.aljazeera.net/programs/pages/799c92cd-5948-4b3c-9d03-a0cd602dbf51

[8] See Hillary Clinton: Egypt Must Transition To Democracy at:
http://www.huffingtonpost.com/2011/01/30/hillary-clinton-egypt-mus_n_815952.html

[9] Moosa Elayah, and Others (2020) National dialogues as an interruption of civil war – the case of Yemen, Peacebuilding, 8:1, 98-117, DOI: 10.1080/21647259.2018.1517964

[10]مجموعة الأزمات الدولية، قضية اليمن الجنوبي: تجنب الفشل، تقرير الشرق الأوسط رقم 145/ أيلول سبتمبر 2013،
https://icg-prod.s3.amazonaws.com/yemen-s-southern-question-avoiding-a-breakdown-arabic.pdf

[11]نهال ناجي العولقي، *دور النساء في التحول السياسي في الجمهورية اليمنية: التحديات والمنجزات*، (6- سبتمبر- 2015)، نظرة للدراسات النسوية، https://n9.cl/2ef7s

[12]عز الدين الأصبحي، *الحوار الوطني في اليمن رؤية قانونية*، مركز المعلومات الوطني لحقوق الإنسان، (بدون تاريخ)
https://n9.cl/mljh1

[13] ميساء شجاع الدين، *الفدرلية في اليمن محفز للحرب، واقع للحرب، والمستقبل الحتمي*، (27 يونيو 2019) مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7441

[14]فارع المسلمي وأدام بارون، *السياسة تصعد الطائفية في اليمن*، (31 مايو 2016)، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، https://sanaacenter.org/ar/yemen-in-crisis-ar/42

[15] أحمد عبد الواحد الزنداني، الحوار الوطني في اليمن مقترحا أمريكيا: استراتيجية استنبات الأقليات وتمكينها، (مركز البحوث للدراسات السياسية والاستراتيجية، اليمن: صنعاء)، 2015، ص 46.

[16]مأرب برس، الثورات الشعبية، **ساعات حاسمة في مطلب الرحيل: القربي يأمل إمكانية انتقال السلطة سلميا اليوم السبت،** على الرابط: http://m1.marebpress.com/news_details.php?sid=32330

[17]أحمد عبد الواحد الزنداني، مرجع سابق، ص 45.

[18]مأرب برس، يجري الآن مفاوضات تسليم السلطة بضغوط أمريكية: صحيفة أمريكية: واشنطن بدأت بحث مرحلة ما بعد صالح ورحيله سيكون المفتاح لترتيب نقل السلطة باليمن، الثلاثاء 5 أبريل 2011م على الرابط :
http://marebpress.net/nprint.php?sid=32622

[19]الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، صحيفة 14 اكتوبر العدد رقم : (15319) , الموافق 24 نوفمبر 2011 , يوم الخميس متوفرة على النت الرابط : http://www.14october.com/news.aspx?newsno=3019505

[20]المرجع نفسه.

[21]تأجلت الانتخابات لمدة عامين إذ كان عقدها مقرر في العام 2009م إلا أن السلطة واللقاء المشترك وقعا اتفاقات تتعلق بقيام حوار وطني للتوافق على إجراء عدد من الإصلاحات التي تكفل عقد عملية انتخابية حرة ونزيهة، لمزيد من التفاصيل أنظر , " اليمن: «محضر مشترك» بين الحزب الحاكم والمعارضة ينهي الأزمة السياسية" , صحيفة الشرق الأوسط , الاحد 06 شعبان 1431 هـ 18 يوليو 2010 العدد 11555 على الرابط :
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=11700&article=578573#.Uj74EYamg9M

[22]السفير الأمريكي: لدى الجنوبيين "مظالم مشروعة، الثورة نت، الإثنين, 25-مارس-2013 , على الرابط :
http://www.althawranews.net/portal/news-39046.htm

[23]نص المبادرة الخليجية المعدلة على الرابط :
http://www.alriyadh.com/2011/11/24/article685755.html

[24]أنظر نص الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية , صحيفة 14 اكتوبر العدد رقم : (15319) , الموافق 24 نوفمبر 2011 , يوم الخميس متوفرة على النت الرابط : http://www.14october.com/news.aspx?newsno=3019505

[25]نائب رئيس اليمني في زيارة مفاجئة إلى الولايات المتحدة و مصادر رسمية تقول إنها لدواع علاجية , التغيير نت , 2011/10/28 , على الرابط : http://al-tagheer.com/news34765.html

[26]أنظر نص قرار رئيس الجمهورية رقم(30)لسنة 2012م بإنشاء اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر مؤتمر الحوار الشامل, موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ , 14 يوليو 2012م , على الرابط
http://www.sabanews.net/ar/news274896.htm

[27]نفس المرجع.

[28] المرجع السابق .

[29]أنظر وثيقة النقاط العشرون التي رفعتها اللجنة الفنية لإعداد والتحضير لمؤتمر مؤتمر الحوار لرئيس الجمهورية , على الرابط :
.http://www.ndc.ye/matrix/20points.pdf

[30]المرجع نفسه.

[31]المشروع النهائي لقانون العدالة الإنتقالية بعد إجتماع اللجنة الوزارية , الموقع الرسمي لوزارة الشؤون القانونية في اليمن.

[32]لوترباخت, 5 "اوبنهايم القانون الدولي" المجلد الأول السلام , الطبعة الثامنة ص 286.

[33]المرجع السابق.

[34]المرجع نفسه.

[35]انظر تقرير اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني المقدم لرئيس الجمهورية في 12 ديسمبر 2012م .

[36]المرجع السابق ص 10.

[37]التقرير النهائي ..مرجع سابق ص 12.

[38]المعايير التي وضعتها اللجنة الفنية هي ك 1-المواطنة.2 -ان يكون المشارك متمتعاً بكامل الاهلية 3-ان يكون حاصلاً على الثانوية العامة او ما يعادلها (اعترض على حذفها اربعة اعضاء ومطلوب حسم حذفها او ابقاؤها بقرار من الاخ رئيس الجمهورية – 4 ان يكون مرشحاً من الجهة التي يمثلها ووفقاً للآليات المحددة لذلك , -5 التحلي بدرجة عالية من الإحساس بالمسؤولية والالتزام بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وعلى كل المكونات والفعاليات تحري ان لا يكون أيٌّ من ممثليها ممن قد سبق مواجهتهم بدعاوى ذات مصداقية مدعومة بدلائل قوية عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو جرائم ضد الإنسانية، أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني., 6- أن لا يكون المرشحون خاضعين لجزاءات اعتمدها مجلس الأمن الدولي. انظر التقرير النهائي للجنة الفنية .. مرجع سابق.

[39] Norman D. Palmer, *Elections and Political Development the South Asian Experience* (London: C. Hurst & Company, 1975).

[40] A. A. W. A. Al-Zandani. (2005). Elections in the Muslim World, 1990-2002. *Intellectual Discourse*, *13*(2). p 135.

[41]أحمد عبد الواحد الزنداني، الحوار الوطني في اليمن، مرجع سابق، ص 96.

[42]مرجع سابق , التقرير النهائي ... ص 48.

[43]نظر تقرير اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني المقدم لرئيس الجمهورية في 12 ديسمبر 2012م , والنصوص المقتبسة من الخطة الإعلامية في الصفحات 79 , 80 والوثيقة يمكن الاطلاع عليها في الموقع الرسمي للحوار الوطني على الرابط : http://www.ndc.ye/ndcdoc/Final_Report_of_the_Technical_Committee.pdf

[44]أنظر قرار رئيس الجمهورية رقم (10) لسنة 2013م , بشأن النظام الداخلي لمؤتمر مؤتمر الحوار الشامل , 16 مارس 2013م , على موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على الرابط : http://www.sabanews.net/ar/news302233.htm

[45]كل الإقتباسات في الفقرات القادمة مأخوذة من والوثيقة النهائية للحوار الوطني الشامل , ولقد تم الإشارة إلى رقم الفقرة والصفحة في كل اقتباس تحري للدقة العلمية , والوثيقة النهائية للحوار الوطني منشورة على الموقع الرسمي للحوار الوطني الشامل على الرابط : http://www.ndc.ye/ndc_document.pdf

[46]دستور الجمهورية اليمنية، ص 1.

[47] See, "Muslim Populagion By Country". The Future of the Global Muslim Population. Pew Research Center, p. 157 at : https://assets.pewresearch.org/wp-content/uploads/sites/11/2011/01/FutureGlobalMuslimPopulation-WebPDF-Feb10.pdf

[48]للاستزادة حول هذا الأمر يمكن مراجعة عبد الواحد الزنداني , السير والقانون الدولي , مرجع سبق ذكره ص 125.

[49]فوفقا لمفهوم القانون الدولي تُعد السيادة ركنا من أركان الدولة، وهي تعني السلطة العليا، وتعني الاستقلال وقد أوضح (أوبنهايم) أحد فقهاء القانون الدولي أن السيادة تعني الاستقلال الخارجي للدولة " فيما يتعلق بحرية التصرف خارج حدودها في علاقاتها مع الدول الأخرى . وهي استقلال داخلي فيما يتعلق بحرية الدولة في التصرف داخل حدودها"لوترباخت, 5 "اوبنهايم القانون الدولي" المجلد الأول السلام , الطبعة الثامنة ص 286.

[50] *The Figure is sourced to Pew Research project* Mapping the Global Muslim population*, CRS Report for Congress* Islam: Sunnis and Shiites *and* CIA world factbook.

[51]العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، على الرابط :

http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html

[52]العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، على الرابط :

http://hrlibrary.umn.edu/arab/b002.html

قائمة المراجع

أولا الوثائق

1- الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، صحيفة 14 اكتوبر العدد رقم : (15319) , الموافق 24 نوفمبر 2011
2- تقرير اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني المقدم لرئيس الجمهورية في 12 ديسمبر 2012م
3- دستور الجمهورية اليمنية
4- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان،
5- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان
6- قرار رئيس الجمهورية رقم (10) لسنة 2013م , بشأن النظام الداخلي لمؤتمر مؤتمر الحوار الشامل , 16 مارس 2013م ,
7- قرار رئيس الجمهورية رقم(30)لسنة 2012م بإنشاء اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر مؤتمر الحوار الشامل
8- المبادرة الخليجية المعدلة.
9- المشروع النهائي لقانون العدالة الانتقالية، وزارة الشؤون القانونية بالجمهورية اليمنية.
10-مشروع وثيقة الإنقاذ الوطني الصادر عن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، 6 سبتمبر 2009.
11-وثيقة النقاط العشرون التي رفعتها اللجنة الفنية لإعداد والتحضير لمؤتمر مؤتمر الحوار لرئيس الجمهورية
12-الوثيقة النهائية للحوار الوطني منشورة على الموقع الرسمي للحوار الوطني الشامل

ثانيا الكتب

1- "اوبنهايم القانون الدولي" المجلد الأول السلام، الطبعة الثامنة.
2- Elayah, Moosa & Ohters, (2020) *National dialogues as an interruption of civil war – the case of Yemen*, Peacebuilding, 8:1, 98-117, DOI: 10.1080/21647259.2018.1517964
3- Hoffman, B., & Taw, J. M. (1991). *Defense Policy and Low-Intensity Conflict. The Development of Britain's' Small Wars' Doctrine During the 1950s* (No. RAND/R-4015-A). RAND CORP SANTA MONICA CA.
4- Norman D. Palmer, *Elections and Political Development the South Asian Experience* (London: C. Hurst & Company, 1975).
5- Rousseau, J.J., The Social Contract, (Jonathan Bennett), 2017.

6- الزنداني، أحمد عبد الواحد، الحوار الوطني في اليمن مقترحا أمريكيا: استراتيجية استنبات الأقليات وتمكينها، (مركز البحوث للدراسات السياسية والاستراتيجية، اليمن: صنعاء)، 2015.

7- الزنداني، عبد الواحد، السّير والقانون الدولي، (منشورات الجامعة اليمنية : صنعاء اليمن)، 2010.

8- الغزالي إسماعيل، الدساتير والمؤسسات السياسية، (مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر: بيروت، لبنان)، 1996.

ثالثا المقالات العلمية

1- Al-Zandani, A. A. W. A. (2005). Elections in the Muslim World, 1990-2002. *Intellectual Discourse*, *13*(2).

2- الأصبحي، عز الدين ، *الحوار الوطني في اليمن رؤية قانونية*، مركز المعلومات الوطني لحقوق الإنسان، (بدون تاريخ) https://n9.cl/mljh1

3- Global Security.Org. "*Fundamentals Of Low Intensity Conflicts*".(n.d.). Retrieved from http://www.globalsecurity.org/military/library/policy/army/fm/100-20/10020ch1.htm#s_9

4- شجاع الدين، ميساء، *الفدرلية في اليمن محفز للحرب، واقع للحرب، والمستقبل الحتمي*، (27 يونيو 2019) مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7441

5- مجموعة الأزمات الدولية، قضية اليمن الجنوبي: تجنب الفشل، تقرير الشرق الأوسط رقم 145/ أيلول سبتمبر 2013، https://icg-prod.s3.amazonaws.com/yemen-s-southern-question-avoiding-a-breakdown-arabic.pdf

6- المسلمي فارع وبارون، أدام، *السياسة تصعد الطائفية في اليمن*، (31 مايو 2016)، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، https://sanaacenter.org/ar/yemen-in-crisis-ar/42

7- العولقي، نهال ناجي، *دور النساء في التحول السياسي في الجمهورية اليمنية: التحديات والمنجزات*، (6- سبتمبر- 2015)، نظرة للدراسات النسوية، https://n9.cl/2ef7s